الانسحاب الروسي من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتداعياته على مستقبل الأمن الأوروبي

أ.م.د عماد جاسم محمد (*)

المقدمة

أُبرمت معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا خلال السنوات الأخيرة من الحرب الباردة, بهدف تقليص مخاطر الهجوم المفاجئ ونشوب حرب كبرى في القارة الأوروبية، والعمل على بناء الثقة وإدارة المواجهة وفقاً لمبدأ الخفض المتكافئ بين حلفي شمال الأطلسي ووارشو السابق, وفي هذا السياق, أثبتت التجربة بعد انتهاء الحرب الباردة إمكانية الدول الأطراف في المعاهدة الوفاء بالتزاماتها المشتركة استناداً لتدابير خفض الأسلحة التقليدية في ظل البيئة الجديدة, وعليه شكلت المعاهدة عنصراً أساسياً في البنية الأمنية الأوروبية .

وعلى الرغم من ذلك واجهت معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا العديد من التحديات لعل من أبرزها تدهور العلاقات بين حلف شمال الأطلسي وروسيا, فبمجرد اكتمال عمليات التخفيض الرئيسية في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، أصبح المبرر المنطقي لخفض الأسلحة التقليدية أقل وضوحاً, فعلى الرغم من التعديلات التي أجريت على المعاهدة في عام ١٩٩٩، إلا أنها لم تشمل التغيرات الجيوسياسية الجديدة في أوروبا مثل توسع حلف الناتو شرقاً ومواكبة القدرات العسكرية الجديدة, لذلك ومع استمرار التدهور في العلاقات الروسية الغربية, قررت روسيا عام ٢٠٠٧ تعليق مشاركتها في المعاهدة ثم أعلنت انسحابها النهائي منها في أيار ٢٠٢٣, مبررة ذلك بانفصال المعاهدة عن الواقع وعدم قدرتها على مواكبة التوازن الجديد للقوى في أوروبا, لا سيما مع استمرار الدعم العسكري الغربي لأوكرانيا في حربها ضد روسيا.

أهمية الدراسة :

كثيراً ما تجاهلت الأدبيات السياسة والأمنية مناقشة مسألة تحديد الأسلحة التقليدية, على الرغم من اهميتها فلم تحظ بذات التركيز الذي تم إيلاؤه لقضية ضبط التسلح والانتشار النووي, والواقع أن مسألة خفض الأسلحة التقليدية تعد من القضايا الحاسمة للأمن الأوروبي, فمنذ

(*) الجامعة العراقية – كلية القانون والعلوم السياسية .
imad.mohammed@aliraqia.edu.iq

أن أعلنت روسيا تعليق التزاماتها بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية عام ٢٠٠٧، تسببت باندلاع عدة صراعات مسلحة في أوروبا، ابتداءً بالحرب الروسية الجورجية عام ٢٠٠٨, وصولاً إلى الحرب الروسية الأوكرانية التي ما تزال مستمرة حتى الآن, لذا تقدم دراستنا وبطريقة منهجية رؤية جديدة وفهماً أوسع للانسحاب الروسي من معاهدة القوات المسلحة التقليدية وآثاره على البيئة الأمنية الأوروبية .

مشكلة الدراسة:

إن التغيرات الجوهرية في الهيكل الأمني الأوروبي, جراء عملية التوسيع المستمرة لحلف شمال الأطلسي- والذي انضمت إليه فنلندا مؤخراً - وتدهور البيئة الأمنية الأوروبية بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢, أدَت إلى تقويض مفهوم الأمن التعاوني, وتفكيك النظام الذي أوجدته معاهدة القوات المسلحة التقليدية في القارة الأوروبية الذي شيُد أساساً كوسيلة لإدارة مخاطر المواجهة العسكرية, وضبط سباق التسلح التقليدي بين روسيا والغرب. وأمام هذه المشكلة تثار التساؤلات الآتية:

-ما مفهوم الانسحاب من المعاهدات الدولية .

-ما الأحكام الرئيسية للمعاهدة القوات المسلحة التقليدية.

-ما التداعيات المحتملة للانسحاب الروسي على الأمن الأوروبي.

فرضية الدراسة:

طالما أن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا تعد ركيزة أساسية في البنية الأمنية الأوروبية كونها تضع سقوفاً إقليمية على مستويات الأسلحة والقوات التقليدية للدول الأطراف, فإن الانسحاب الروسي منها سيؤدي إلى تصدع التدابير المقيدة للتسلح التقليدي وإلى عسكرة العلاقات الأوروبية وإلى احتمال حدوث تفاعلات صراعية قائمة على الفعل ورد الفعل .

منهجية الدراسة :

لدراسة المشكلة موضوع البحث وتحصيل أبعادها ولإثبات صحة الفرضية ، فقد اعتمدت الدراسة على منهجين: أولهما منهج التحليل القانوني, لتفسير النصوص القانونية المتعلقة بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية للوصول إلى نتائج دقيقة, وثانيهما منهج الاستشراف المستقبلي, الذي يسعى لوضع مجموعة من الاحتمالات المستقبلية من خلال تحليل العوامل المؤثرة بالظاهرة موضوع الدراسة .

هيكلية الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو الآتي المبحث الأول: بعنوان مفهوم الانسحاب من المعاهدات الدولية. ويقسم بدوره إلى مطلبين تناول الأول: قواعد الانسحاب من المعاهدات الدولية في حالة وجود النص. أما الثاني فيدور: قواعد الانسحاب من المعاهدات الدولية في حالة عدم وجود نص.أما المبحث الثاني بعنوان: الأحكام الرئيسية لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية. ويقسم بدوره إلى مطلبين يتناول الأول: أحكام خفض الأسلحة التقليدية. أما الثاني فيحلل:أحكام التحقق من الامتثال.أما المبحث الثالث فتناول:التداعيات المحتملة للانسحاب الروسي على الأمن الأوروبي.حيث قسم إلى

مطلبيـن درس الأول:مشـهد التأهب الروسـي للتصعيـد النووي وزعزعته للأمن الأوروبي. أما الثاني فتناول: مشـهد التحول الروسي نحو الدفـاع الهجومـي وتهديده للأمـن الأوروبي.

المبحث الأول : مفهوم الانسحاب من المعاهدات الدولية

إن المبـدأ العـام بشـأن المعاهـدات الدولية هو عدم جواز الانسـحاب أو التحلل من الالتزامات الدولية بالإرادة المنفردة للدولة، ما لم يكن هناك نـص صريـح يجيز ذلك فـي المعاهـدة ذاتها، فالانسحاب بالإرادة المنفردة يعد مخالفاً للقانون الدولي العام، لأنه يتعارض مع مبدأ حسن النية في تنفيـذ الالتزامات التعاقدية، لا سـيما عندما يكـون الغـرض منـه التملص مـن الالتزامات التـي تفرضها المعاهـدة، ولذلك أكـدت المادة (٢٦) مـن اتفاقية فيينا لقانـون المعاهدات لعام ١٩٦٩علـى وجـوب قيـام أطـراف المعاهدة بتنفيـذ التزاماتهـم بطريقة تتفق مع مبدأ حسـن النيـة، فالانسـحاب جائـز فـي المعاهـدات التـي تنـص على جواز الانسـحاب منهـا [١] .

ومن هذا المنطلق فإن الانسحاب من المعاهدات الدوليـة يقع وفقاً لآلية قانونيـة محددة, غالباً ما تكـون بنداً تعاهدياً، يسـمح بإنهـاء الالتزامات التعاهديـة من جانـب واحد , ولعـل ما يلاحظ هنـا أن اتفاقيـة فيينـا لقانـون المعاهـدات, قد جاءت خالية من إيـراد تعريف يحدد المقصود بمصطلح الانسـحاب من المعاهـدات الدولية، ولـذا فقـد عرفه البعـض بأنه" إجراء رسـمي وعلنـي يسـمح لدولة طرف فـي معاهدة دولية التصـرف بطريقـة قانونيـة, من خـلال إبلاغ نظرائها بقرارها الطوعـي بإنهاء التعاون بدلاً من خـرق التزاماتها التعاهديـة" [٢] . وفي هذا السـياق, عرفه آخـرون بأنه"الإخطار الصادر عـن الإرادة المنفـردة لأحد أطـراف المعاهدة والـذي يعَبـر فيـه عن رغبتـه فـي التحلل من أحكامهـا " [٣]. ووفقـاً لذلـك, يمكننـا تعريـف الانسـحاب بأنـه" الإجراء الذي تبـادر باتخاذه دولة طـرف في معاهدة دولية لإنهاء التزاماتها القانونية الناشـئة عنها, مع بقاء آثارها بالنسـبة لبقية الأطراف الأخـرى "[٤]. وعند تحليل هذه التعاريف, نلاحظ وجود عناصر ينبغي الإشارة إليها بسـبب أهميتها فـي تكوين هذا المفهوم, إذ إنـه لا بد مـن بيان التفريق بين الانسـحاب من المعاهدات الدولية وأسـباب انقضائها, إذ غالبًا ما يتم استخدام لفظ واحد للتعبير عن عدة مفاهيم قانونيـة, فالمعاهـدات الدوليـة قـد تنقضي إما بإنهائهـا أو إبطالها ، ومن ثم فأن لكل مصطلح من هذه المصطلحات مدلولاته الخاصة, وعلى هـذا النحو يقصد "بالإنهـاء" وضع حد لوجود المعاهدة مـن الجانب القانوني، وعدم سـريان أحكامهـا علـى الدولـة التـي قامـت بالإنهاء، ويأتـي هذا المفهوم مسـتنبطاً مـن المادة (٥٤) مـن اتفاقية فيينا لقانـون المعاهدات [٥]. وحينما نتحدث عـن "بطلان" المعاهـدات فهو متحقق عندما تفقد المعاهدة شرطاً من شروط صحتها، والتي منها "أهلية التعاقد, والرضا, ومشروعية موضوع التعاقد", أما "الانقضاء" فيعني وجود معاهدة صحيحة غيـر أن أحكامها قد كفت عن السـريان وتجردت من قوتها الملزمة [٦]. لذلك وبغية التمييز بين الانسحاب وغيره من المفاهيم الأخـرى قـد تتضمـن المعاهـدات نصوصـاً صريحة تتعلق بأسباب انقضائها[٧], والتي منها:

•النـص علـى أجـل محـدّد تنقضـي بمروره : كمـا هـو الحـال فـي معاهـدات التحالـف .

• النص على شـرط فاسخ : ويُقصد بذلك تعليق انقضـاء المعاهدة علـى تحقق بعـض الوقائع.

•تنفيذ أحـكام المعاهدة تنفيـذاً كاملاً:مما يؤدي إلى انقضائها وانتهاء العمل بها بشـكل طبيعي.

أمـام هـذه الاعتبـارات وبالنظـر لخصوصية موضـوع الانسـحاب فقـد تقـدم المعاهـدات بيانـاً لكيفيـة وشـروط الانسـحاب منها، حيث يؤدي الانسـحاب إلـى انقضـاء كل التزام نابع عـن أحكامها[٨] . فالانسـحاب مـن المعاهدات الثنائيـة يعد إلغاءً لها لأنهـا قائمة على طرفين بعكـس المعاهـدات الجماعيـة[٩]. وعلـى هذا النحـو يـرى الفقـه الدولي بأن الانسـحاب من المعاهـدات الدولية هو تصرف قانوني إرادي، ينبغـي أن يخضـع لمجموعـة مـن الضوابـط لكي يكون تصرفـاً مقبولًا منتجًـا لآثاره, وهو مـا ذهبت إليه اتفاقيـة فيينا لقانـون المعاهدات عندما قننت موضوع الانسـحاب، وجعلت من قواعـده قواعـد آمـرة واجبة التطبيـق، وبذلك ينـدرج ضمـن هـذا المبحث دراسـة مـا يلي:

المطلب الأول : قواعد الانسحاب من المعاهدات الدولية في حالة وجود النص

قد تنطـوي المعاهـدة على نـص واضح يقرر حق الأطـراف في الانسـحاب منهـا إذا كانت متعـددة الأطـراف، ممـا يـؤدي إلـى توقـف المعاهـدة عن إنتاج آثارها القانونية في مواجهة الطرف المنسـحب، وفقاً للأوضاع والشـروط التي تضمنهـا النص الوارد فـي المعاهدة بهذا الشـأن, وهذا ما قررته المادة (٥٤) من اتفاقية فينـا لقانون المعاهدات صراحة بقولها: " إنهاء المعاهدة أو انسـحاب أحد أطرافها يجوز أن يتم : أولاً. وفقـاً لأحـكام المعاهدة , ثانياً. أو في أي وقت باتفـاق جميع الأطراف بعد التشـاور مع بقية الـدول المتعاقدة." وبذلك, فإن الانسـحاب هو اسـتعمال لحق ولا يجوز لـوم طرف على استعماله لحقه، وعلى هذا الأساس فقد تضمنت العديد مـن المعاهدات نصوصاً تقـرر إمكانية الـدول الأطـراف الانسـحاب والتحلـل مـن الالتزامات التي تعهدت بها[١٠] . وهو ما سارت عليـه "معاهـدة القـوات المسـلحة التقليدية في أوروبـا" مدار البحث والتـي قررت في مادتها (١٩) (ثانيـاً) أنه " يحـق لكل دولة طرف، في ممارستها لسيادتها الوطنية، أن تنسحب من هذه المعاهدة إذا قررت أن "أحداثاً استثنائية" تتصل بموضوع هذه المعاهـدة قد عرضت مصالحها العليـا للخطر, وعلى الدولة الطرف التي تعتزم الانسـحاب أن تخطـر الوديـع وجميـع الدول الأطراف الأخـرى بقرارها هذا, حيث يتوجب عليهـا تقديم إخطار بذلك قبـل ١٥٠ يوماً على الأقل من الانسحاب المعتزم من هذه المعاهدة " [١١]. وهو ما أقدمت عليه روسـيا عندما قررت الانسـحاب من المعاهدة فـي ٢٩ أيار ٢٠٢٣ , حيث شرعت وزارة الخارجية الروسية بإرسال إخطـارات لجميع الدول الأطـراف في معاهدة القـوات المسـلحة التقليدية بعد انسـحابها الذي سيدخل حيز التنفيذ في ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٣ [١٢] . وعنـد إمعان النظر في نص المادة (١٩) (ثالثـاً) نجـد أن المعاهـدة نصـت على ظرف اسـتثنائي يضمن حق الانسحاب بالقول أنه "إذا ما حاولت دولة طرف زيادة مخزونات الأسلحة التقليدية خارج نطاق المعاهدة، وبنسـب تشكل تهديـداً واضحـاً لتـوازن القوى داخـل منطقة التطبيق"فإن ذلـك يجَوز للدول الأطراف طلب الانسـحاب [١٣] . وبذلك يتضـح من هذا النص

أن مصطلح"الأحداث الاستثنائية" الوارد في المعاهدة هو مفهوم مرن نسبيًا يسمح بالانسحاب حتى في حالة عدم خرق أحد الأطراف لالتزاماته الصريحة بموجب المعاهدة .

المطلب الثاني: قواعد الانسحاب من المعاهدات الدولية في حالة عدم وجود نص

انقسمت آراء فقهاء القانون الدولي حول مسألة حق الانسحاب من المعاهدات الدولية التي لا تتضمن نصاً يجيز الانسحاب إلى إتجاهين رئيسيين: الأول: يميل إلى عدم جواز الانسحاب في حالة غياب النص الذي يبيح الانسحاب ، ويستدل على ذلك بالعديد من الاتفاقيات التي لا تنص على حق الانسحاب, كاتفاقيات الحدود ومعاهدات السلام التي لا يجوز الانسحاب منها لأنها تنظم حالة دائمة. الثاني: يؤيد حق الانسحاب الضمني في حالة غياب النص على ذلك , من خلال استدلاله على هذا الحق من بنود المعاهدة في ظروف معينة, إذ يمكن استنتاج نية تسمح بإنهاء المعاهدة من جانب واحد, من خلال افتراض وجود هذا الحق [١٤]. وهو ما سارت عليه الممارسة الدولية وفق ما حددته اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات من أحكام, والتي منها:

١.الانسحاب برضا الأطراف: يرد هذا النهج في المادة ٥٤(ب) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، والتي نصت على إمكانية الانسحاب من المعاهدات " في أي وقت برضا جميع أطرافها "وهو ما يعني أن اتفاقية فيينا قد قيدت الانسحاب من جانب واحد بموافقة جميع الأطراف بعد التشاور معهم حتى وإن كان "حق الانسحاب ضمنياً بسبب طبيعة المعاهدة", وذلك (وفقاً للمادة ٥٦) أو جاء نتيجة الإخلال المادي من قبل الطرف الآخر (بحسب المادة ٦٠)، أو استحالة الأداء (كما جاء في المادة ٦١) أو التغيير الجوهري في الظروف (وفقاً للمادة ٦٢) [١٥].

٢.الانسحاب بحسب طبيعة المعاهدة: نصت المادة ٥٦(ب) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات على أنه: " إذا كان حق الانسحاب مفهوماً ضمناً من طبيعة المعاهدة " [١٦]. فإن "على الطرف الراغب في الانسحاب من المعاهدة أن يفصح عن نيته هذه بإخطار مدته أثنى عشر شهراً على الأقل" [١٧]. ومن هنا فقد ورد مصطلح "الطبيعة" في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات فقط في سياق هذه المادة, والمتعلقة بالمعاهدات التي لم ينص على شرط الانسحاب منها, وتبعاً لذلك حدد السير "همفري وولدوك"- المقرر الخاص للجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة- في تقريره الثاني لعام ١٩٦٣, المعاهدات التي تمنح الدول الأطراف بحسب طبيعتها جوازاً للانسحاب منها، وذلك مثل(الصكوك المؤقتة, معاهدات التحالف أو التعاون العسكري, والاتفاقيات التجارية أو الاقتصادية, ومعاهدات التحكيم أو التسوية القضائية, والصكوك التأسيسية للمنظمات الدولية) [١٨] .

٣.الانسحاب وفقاً لبعض الظروف المحددة : نصت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات على بعض الظروف المحددة للانسحاب في المواد ٦٠-٦٢, وذلك في حالة حدوث انتهاكات مادية (استناداً للمادة ٦٠)، أو عند ظهور حالة تجعل التنفيذ مستحيلاً حيث يجوز لطرف في معاهدة أن يتذرع باستحالة التنفيذ كأساس للانسحاب من المعاهدة (وفقاً للمادة ٦١)، على أن تكون تلك الاستحالة دائمة، فإن كانت مؤقتة جاز الاستناد إليها لوقف العمل بالمعاهدة فقط، كما لا يمكن الاستناد إلى تلك الاستحالة إذا كان

ذلك الطرف متسبباً بها جراء إخلاله بالتزاماته بموجب المعاهدة أو أي التزام دولي آخر[١٩] . كما يمكن الاستناد إلى التغيير الجوهري في الظروف (عملاً بالمادة ٦٢) كسبب للانسحاب على شرط أن "يكون وجود هذه الظروف سبباً رئيسياً لرضا الأطراف الالتزام بالمعاهدة "وأن يترتب على "التغيير تحول جذري للالتزامات الواردة في المعاهدة", وفي هذا الإطار أكدت الفقرة الثانية من المادة ٦٢على أنه لا يمكن الاستناد إلى التغيير الجوهري كسبب للانسحاب, إذا تعلقت المعاهدة بإنشاء حدود أو جراء إخلال ذلك الطرف بالتزاماته [٢٠]. والسؤال الذي يتعين النظر فيه هنا هو هل هناك مقارنة بين القواعد العامة للانسحاب طبقاً لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات, وتلك القاعدة المحددة للانسحاب في المادة ١٩ (ثانياً) من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والتي يشار إليها ببند "الأحداث الاستثنائية "؟ وللإجابة عن ذلك يمكن القول:

أ-أن مفهوم "الإخلال المادي" وفقاً للمادة ٦٠ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات يقتضي وقوعه من جانب أحد أطراف المعاهدة، في حين يمكن أن يشمل مفهوم"الأحداث الاستثنائية" الوارد في المادة ١٩ (ثانياً) التصرفات القانونية لأطراف المعاهدة ذاتها أو من خارجها, والتي يمكن أن تشكل بمجملها "تهديداً للمصالح العليا" للطرف المنسحب [٢١] .

ب-أن "التغيير الجوهري في الظروف" وفقاً للمادة ٦٢ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات قد جاء مقتصراً على بعض المتغيرات التي تشكل أساساً للانسحاب, في حين أن مفهوم "الأحداث الاستثنائية" يعد أكثر وسعاً حيث يمكن أن يشمل مجموعة متنوعة من الأحداث في العلاقات الدولية [٢٢] .

نستنتج مما سبق, أن الانسحاب يعد بمثابة إخطار يتقدم به طرف يعلن فيه عن رغبته بعدم إنفاذ أحكام المعاهدة, لأن الأساس الذي قامت عليه المعاهدة كان بالاتفاق بين المتعاقدين, فإذا اختل شرط من شروطها, سواء لأسباب تتعلق بالمعاهدة ذاتها أو لعوامل خارجية, كانت قابلة للإنهاء والإيقاف, وهو ما قامت به روسيا مؤخراً عند انسحابها من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

المبحث الثاني : الأحكام الرئيسية لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية

أبُرمت معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٩٠, بين الدول الأعضاء في حلف الناتو ودول حلف وارشو, للحد من أعداد الأسلحة التقليدية في أوروبا[٢٣] . وعلى هذا الأساس جرى في ١٠ تموز ١٩٩٢- بعد انتهاء الحرب الباردة - التوقيع على الوثيقة المكملة للمعاهدة [٢٤]. وهي الوثيقة الختامية للمفاوضات المتعلقة بعدد أفراد القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (-١A CFE) حيث فرضت المعاهدتان حدوداً قصوى على حجم المعدات وعدد القوات العسكرية التقليدية التي يسمح بنشرها للدول الأطراف في المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال [٢٥] . وتحقيقاً لهذه الغاية حددت ديباجة المعاهدة مقاصدها بالعمل على "تحقيق توازن مستقر للقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، ومنع كل ما من شأنه تهديد الأمن والسلم الأوروبي، والتزاماً منها بذلك وضعت

علـى رأس أولوياتهـا ازالـة القدرة على شـن هجوم مفاجئ أو الشـروع بعمل هجومي واسع النطاق في أوروبا" [٢٦]. وبهدف تحليل معاهدة القـوات المسـلحة التقليدية تحليـلاً موضوعياً انطلقنا في دراسـتها من خلال المطالب التالية :

المطالب الأول: أحكام خفض الأسلحة التقليدية

حـددت معاهـدة القـوات المسـلحة التقليديـة فـي مادتهـا الثانيـة, سـقوفاً لخمس فئـات من المعدات الخاضعة للقيـودTreaty-Limited Equipment(TLE) وهـي(دبابـات القتال، ومركبـات القتال المدرّعـة، والمدفعية التي لا تقل عـن عيار ١٠٠ملم، والطائـرات المقاتلة، والمروحيـات الهجوميـة)[٢٧]. وفـي ضـوء ذلـك, وضعـت المعاهـدة فـي مادتهـا الرابعة (أولاً) قيـودًا متسـاوية علـى مجموعتيـن من الـدول الأطراف- الأعضـاء في حلـف الناتو وحلف وارشـو السابق- وبما لا يزيد عن [٢٨] :

٢٠٠ ألـف دبابـة قتاليـة لا يزيـد عددهـا فـي الوحـدات العاملـة عـن ١٦,٥٠٠.

٣٠٠ الـف مركبـة قتـال مدرعـة لا يزيـد عددهـا في الوحـدات العاملة عـن ٢٧,٣٠٠ .

٢٠٠ ألـف قطعـة مدفعيـة لا يزيـد عددهـا فـي الوحـدات العاملـة عـن ١٧,٠٠٠.

٦٨٠٠٠ طائرة مقاتلة .

٢٠٠٠٠ مروحية هجومية .

ولضمان متابعة هذه القيود، اشترطت المعاهدة فـي (مادتهـا السادسـة) "ألا تمتلـك أي دولـة طـرف واحـدة أكثر من ثلـث الأسـلحة تقريباً داخل "منطقة التطبيـق"[٢٩]. وفي هذا الإطار, يمكننـا الإشـارة إلى أن المعاهدة فـي الواقع لم تحدد سـقوفاً وطنية للقوات المسلحة لكل دولة, وبالتالي لم يتأثر الإطار القانوني للمعاهدة بحل حلف وارشـو أو بانضمام دول جديدة إلى حلف الناتو, فقد تركت المعاهدة لأعضاء كل مجموعة من الدول الاتفاق على كمية المعدات العسكرية التـي قـد تمتلكها كل دولة, شـريطة أن يتسـق التخصيـص المتفق عليه مع السـقوف الفرعية الإقليمية [٣٠]. إذ إن المعاهدة, وبالنظر لالتزامها بمنع شن حرب هجومية على وسط أوروبا، فقد شرعت في المادتين "الرابعة والخامسة", ببناء نظـام "للسـقوف الفرعية الإقليميـة" في أربع مناطـق, ثلاثة منها مركزيـة, وأخرى منفصلة تابعـة لـ"منطقـة الجناح", فعلى سـبيل المثال، في المنطقة الرابعة (أوروبا الوسطى),لا يمكن أن يكـون للأطراف أكثر مـن ٧٥٠٠ دبابة في الوحدات النشـطة,أما في المنطقة الثالثة والتي تشمل المنطقة الرابعة وبعض المناطق الأخرى فـأن سـقفها بحـدود ١٠٣٠٠ دبابـة, في حين أنشـأت المنطقة الثانية والتي ضمت المنطقتين السـابقتين سـقفاً بحدود ١٥٣٠٠ دبابة على ألا يكـون عددها أكثر مـن ١١٨٠٠ في الوحدات النشـطة, وفي منطقة الجناح(Flank Zone) التي تغطي معظم شـمال وجنـوب أوروبا، فقد نصـت المادة الخامسـة من المعاهـدة على ألا يجوز الاحتفاظ بأكثر من ٤٧٠٠ دبابة و٦٠٠٠ قطعـة مدفعيـة و٥٩٠٠ مركبـة قتـال مدرعة [٣١]. وبالرغـم من أهمية ذلك, دفعت المطالبات الروسية بنشر المزيد من المعدات العسكرية في "منطقة الجناح" بعد اندلاع الصراع المسلح في الشيشـان, الدول الأطراف للتفـاوض من أجل معالجـة الشـواغل الأمنية الروسـية, فبموجب "وثيقـة الجنـاح" لعـام ١٩٩٦, تـم الاتفـاق

علــى رفع ســقوف مناطــق الجناح "الشــمالية والجنوبية", وتقليص امتداد منطقة الجناح على الأراضي الروسية، للســماح بمرونة عسكرية إضافية للقوات الروســية في شمال القوقاز[٣٢].

ومع ذلك، ســعت روســيا إلى إجــراء تعديلات أوســع في معاهــدة القــوات المســلحة التقليدية لتتكيف مــع التغيرات التي طــرأت على البيئة الأمنيــة الجديدة في أوروبا, والناجمة عن تفكك حلــف وارشــو, وانطلاق توســع حلــف الناتو شــرقاً, أمام ذلك وبهدف جعل المعاهدة تتماشى مع هــذه التحولات تفاوضت الــدول الأطراف علــى اتفاق لإعــادة التكيف، والذي تــم توقيعه فــي ١٩ تشــرين الثانــي ١٩٩٩, خــلال قمــة إســطنبول لمنظمة الأمن والتعــاون في أوروبا [٣٣]. وبموجب"اتفاق التكيف" تم إدخال سقوف وطنيــة وإقليميــة لــكل دولة طــرف على حدة, بــدلاً من حدود المجموعات التي كانت مصممة لبيئة الحرب الباردة , كما نص "اتفاق التكيف" علــى أن أي دولــة عضــو فــي منظمــة الأمن والتعاون في أوروبــا (OSCE) تقع أراضيها ضمن منطقــة التطبيق يمكنهــا الانضمام لهذه المعاهــدة [٣٤] . والواقــع أن اتفــاق التكيــف علــى الرغم مــن أهميتــه إلا أنــه واجه بعض المعوقات لدخولــه حيز التنفيذ, فلم تصدق على الوثيقة ســوى أربع دول أطراف هي" روســيا, وأوكرانيا, وبيلاروسيا, وكازاخستان" في حين رفضت "مولدوفا, وجورجيا" ودول الناتو بدء عمليــة التصديــق ، وأصرت على أن تســحب روســيا قواتهــا أولاً من الأراضــي المولدوفية والجورجيــة وفقــاً للالتزامات السياســية التي تعهدت بها موسكو في إسطنبول عام ١٩٩٩[٣٥].

المطلب الثاني: أحكام التحقق من الامتثال

يشــير مفهــوم "الأمتثال" إلــى التنفيــذ الفعلي للمعاييــر والقواعد الخاصــة بالمعاهدات [٣٦] . ممــا يعني أنّ مفهوم "التحقق" يقصد به عملية جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها لإصدار حكم بشــان الامتثال أو عدم الامتثال لاتفاق ما" [٣٧] . وبنــاءً على ذلك , تضمنت معاهدة القوات التقليديــة فــي أوروبا أحكامــاً تفصيلية لضمان الامتثــال الكامــل لأحكامهــا , إذ يتعيــن علــى كل دولــة طرف في المعاهــدة وبموجب المادة الســابعة أن تقدم عند التوقيع إخطاراً إلى جميع الدول الأطراف الأخرى بتفاصيل جميع معداتها المقيــدة بالمعاهدة وأعدادهــا وأنواعها [٣٨]. في حيــن الزمــت المــادة الثامنة الــدول الأطراف بتحقيــق قيود المعاهــدة عن طريــق التخفيض الــذي ينفذ على ثلاث مراحل ويكتمل في موعد لا يتجاوز ٤٠ شــهراً بعــد دخول المعاهدة حيز النفــاذ, على أن تشــمل عمليــة التخفيض تدمير الأسلحة، أو عرضها بشكل ساكن، أو استخدامها لأغراض التدريب الأرضــي، أو إخراجها من الخدمة وتحويلها إلى أغراض غير عســكرية، مــع اخضاع هذه العمليــة للتفتيش الدائمي دون حــق الرفــض[٣٩]. وتعزيزاً لتنفيذ هــذه العملية وضماناً لعــدم الاحتيال على الأحــكام المتعلقة بالتخفيضات, نصت المعاهدة في مادتها العاشرة علــى ضرورة "قيام الدولــة الطرف التي لديها مواقع تخزين دائمة مســماة للأسلحة والمعدات التقليدية التــي تحددها المعاهدة , بإخطار جميع الــدول الأطــراف الأخــرى بمواقــع التخزين الدائمة وفقاً لبروتوكول تبادل المعلومات" [٤٠] .

فــي هذا الســياق، ولاجــل ضمــان التحقق من الامتثــال نصــت المعاهدة على اعتمــاد أعمال التفتيــش الموقعي والجوي للتأكــد من الامتثال لما وضعته من قيود على المعدات ذات الصلة،

ورصد عملية خفض تلك المعدات إلى الحدود المذكورة, من خلال القيام بأعمال "تفتيش أولي" أثناء فترة ١٢٠ يوماً الأولى بعد دخول المعاهدة حيز النفاذ للتحقق من صحة البيانات المتبادلة, على أن تجرى أعمال "تفتيش موقعي" أخرى لمدة ثلاث سنوات بعد ذلك لرصد خفض المعدات الخاضعة للقيود بموجب المعاهدة, وخلال هذه المدة تقبل الدول الأطراف بحصة من أعمال التفتيش على الميادين المعلنة، والقائمة على النسبة المئوية لمواضيع التحقق الموجودة على أراضيها, كما ويمكن أيضاً إجراء "تفتيش ارتيابي" على المواقع غير المعلنة، بعد موافقة الدولة التي يستهدفها هذا التفتيش,على أن تجري بعد انقضاء مدة ١٢٠ يوماً من نهاية فترة السنوات الثلاث المخصصة لتطبيق الحدود الموضوعة على المعدات الخاضعة للقيود، أعمال تفتيش موقعي للتحقق من تخفيضات المعدات المذكورة إلى الحدود المنصوص عليها, إثر ذلك ستتكفل عملية "التفتيش الدائمية" برصد استمرار الامتثال لأحكام المعاهدة [٤١]. واستكمالاً لهذه التدابير,ألزمت المادة السادسة عشر اطراف المعاهدة بضرورة تشكيل "فريق استشاري مشترك" تشمل مهامه معالجة المسائل المتصلة بالامتثال للمعاهدة, وحل أوجه الغموض والاختلاف في التفسير، والنظر في التدابير الرامية إلى تعزيز فعاليتها وقدرتها على الاستمرار ، وحل المسائل التقنية، والنظر في المنازعات الناشئة عن تنفيذ هذه المعاهدة [٤٢].

بناءً على كل ما تقدم, يمكن القول أن التدابير الواردة في المعاهدة قد شيدت هيكلاً فريداً للتعاون الأمني بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا, والذي تحقق من خلال تبادل المعلومات التفصيلية اللازمة لتحديد مستويات الحيازة العسكرية , ونتج عنه تدمير نحو ٦٩ ألف قطعة من المعدات المقيدة وفقاً لبنود المعاهدة، كما أجريت أكثر من ٥٥٠٠ عملية تفتيش ميداني[٤٣]. وقد جاء كل ذلك في سياق التحولات العميقة التي شهدتها البيئة الأمنية الأوروبية ما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وانسحاب قواته من دول وسط وشرق أوروبا.

المبحث الثالث : التداعيات المحتملة للانسحاب الروسي على الأمن الأوروبي

شرع حلف الناتو بتخفيض العدد الكلي لقواته البرية الموجودة في أوروبا استناداً إلى معاهدة القوات المسلحة التقليدية، حيث وصلت نسبة التخفيض في عام ١٩٩١ إلى أكثر من ٢٥٪ كما تقرر أيضاً إلغاء المخزونات الزائدة من خلال التحقق المتبادل مع روسيا، وقد شمل التخفيض أيضاً أكثر من ٢٥٪ من العدد الكلي للطائرات المقاتلة الموجودة على أراضي دول الحلف في أوروبا الغربية و٢٥٪ من التعزيزات الجوية القادمة من الولايات المتحدة وكندا, كما تطلب هذا التخفيض أيضاً إجراء تعديل في تشكيل القوة التقليدية للحلف في أوروبا, بحيث أصبحت تتألف من قوة مركزية قوامها سبعة فيالق متعددة الجنسيات منها أربعة فيالق ألمانية، وفيلق هولندي، وفيلق بلجيكي، وفيلق ألماني دنماركي مشترك، بحيث يكون المجموع الكلي لتلك القوة ٣٥٠ ألف عسكري نصفهم من الأمريكيين [٤٤].

والواقع أن هذه التخفيضات والتعديلات كانت ضرورية, لتصحيح الوضع الاستراتيجي العسكري مع روسيا بعد أن سحبت جميع قواتها

التقليدية من وسـط وشرق أوروبا وخفضت ما تملكه منها إلى النصف تقريباً, ولإثبات أن الحلف مايـزال يحمـل طابعاً دفاعيـاً إذ إن إبقاء الناتو على قواته كما كانت عليه في السـابق سـيجعله فـي وضع أقرب فيه إلى الهجوم منه إلى الدفاع , وإذا كان الحلف قد أجرى كل هذه التخفيضات في حجم قوته التقليدية لإثبات اسـتمرار نزعته الدفاعيـة بعد انتهـاء الحرب البـاردة، فإنه من جهة أخرى أدرك القيمة العملياتية لتوسعه نحو الشـرق, ومما لا شك فيه أن هذه العملية كان قد استخدامها الحلف لمنع روسيا من التفكير بعمل عسـكري لاسـتعادة مكانتها السـابقة في وسط وشرق أوروبا [٤٥]. سيما وأنها تُعد كأكبر تهديد للأمن الأوروبـي- وفقاً للمفهوم الاسـتراتيجي الجديـد لحلـف الناتـو لعـام ٢٠٢٢- لذلك فان موقـف الحلف الدفاعي والردعي سيسـتند إلى مزيج مناسـب من القدرات التقليديـة والنووية أزاءهـا، فضـلاً عـن الاسـتمرار فـي تطوير الشـراكة مع جورجيـا وأوكرانيـا [٤٦] . والتي سـبق وأن تم التشـديد عليها خـلال قمة الحلف في بوخارسـت عام ٢٠٠٨, الأمر الذي وضع جورجيا وأوكرانيـا في خضام توتر متزايد مع روسـيا جراء دعم الولايات المتحدة لمساعيهما للانضمام إلى الحلف عبر "خطة عمل العضوية Membership Action Plan" وهـو مـا عدّتـه روسـيا تهديـداً لمصالحهـا, الأمر الذي حرّضهـا علـى مهاجمة جورجيا عـام ٢٠٠٨ ومـن ثم غزوها لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢, وفقاً لتلك الرؤية اندفعت روسيا للتضحية بضمانات الحد من الأسـلحة التقليدية وفوائد المعاهدة من أجل تحقيق مصالحها الاسـتراتيجية والسياسية الأوسع [٤٧]. في الواقع أن انهيار معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا من شأنه أن يقوض مفاهيم الأمن التعاوني في أوروبا, وإلى إحداث تصدعات خطيرة في البنيـة الأمنية الأوروبية يتعذر رأبها, وبتقديرنا فإن تداعيات الانسحاب الروسي من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا, يمكن أن تكون في مشـهدين محتملين :

المطلب الأول : مشهد التأهب الروسي للتصعيد النووي وزعزعته للأمن الأوروبي

بعد الانسـحاب الروسـي من معاهـدة القوات المسـلحة التقليديـة في أوروبا هنـاك من يرى بإن ما يدعو للقلق فعلاً، هو أن تسـعى روسـيا لزيـادة اعتمادها على الأسـلحة النووية للدفاع عن نفسها, سيما وأن حلف الناتو ما زال يحتفظ بخيار نشـر أسـلحته النوويـة في الـدول التي انضمـت إليه حديثاً إذا ما اسـتدعت الضرورة ذلك, وهكذا فإن روسيا قد تواجه موقفاً يقوم فيه الناتو بنشـر أسلحته النووية في مناطق متاخمة لهـا- وتحديداً في دول البلطيق وفنلندا - وهو ما سيمثل تهديداً مباشـراً لأمنها القومي, ومن هنا فإن التحليل لا يستبعد أن تبادر روسيا إلى إعادة نشـر صواريخها النووية التكتيكيـة في مواقع قريبة من الحدود الجديدة للحلف والتي قد تكون موجهة إلى وسط أوروبا, الأمر الذي سيعرض أمـن القـارة الأوروبيـة للتدهـور الشـديد[٤٨].

وبالمثل ربما تفكر روسيا بذات المبادرة لمواجهة التفوق الكبير للناتو في مجال الأسلحة التقليدية، والذى تصل نسـبته ٣ إلى ١ لصالح الناتو وهو مـا تعَده تفوقاً تقليدياً للحلف في أوروبا [٤٩]. في الواقـع إن ما يدعم هـذه الاحتمال هـو التوجه المبكر للقيادة الروسية لخفض عتبتها للاستخدام النووي تدريجياً منذ أوائل التسعينيات للتعويض عن تراجع قواتها التقليدية, لذلك انسحبت العقيدة العسـكرية الروسـية لعام ١٩٩٣مـن الالتزام

"بعدم الاستخدام الأول", وعلى ذات المنوال قننت العقيدة العسكرية لعام ٢٠٠٠ نهجاً جديداً عندما كلف مجلس الأمن القومي الروسي القوات النووية ردع الصراعات التقليدية الإقليمية, وبالمثل حافظت العقيدة العسكرية لعام ٢٠١٠ على سياسة الاستخدام الأول عند اندلاع الحرب التقليدية, وفي ضوء ذلك استوعب الجيش الروسي أن مهمة الترسانة النووية فضلاً عن الردع أن تعمل على إنهاء العدوان التقليدي الواسع النطاق من خلال استخدام نووي محدود في مسرح العمليات العسكرية [٥٠]. وفقاً لعقيدة أطلق عليها "التصعيد لخفض التصعيد "Escalating to de-Escalate", وهو ما تأكد في استراتيجية الردع النووي لعام ٢٠٢٠، والتي انطوت على الاستخدام المبكر والمحدود للأسلحة النووية غير الاستراتيجية في الصراع, إذ يمكن أن يؤثر التهديد بالتصعيد النووي المبكر والقدرة على إلحاق "ضرر رادع" بخصم يستخدم وسائل نووية محدودة على تصور الخصم للتوازن بين مزايا العدوان وتكاليفه, ووفقاً لهذا الافتراض تعتقد روسيا أن الخشية من زيادة التصعيد إلى تبادل نووي ضخم من شأنه أن يثني الخصوم ويرغمهم على التراجع سيما وأن الغرب يتجنب المخاطرة ولن يكون قادرًا على البقاء موحدًا في أزمة حادة [٥١].

المطلب الثاني : مشهد التحول الروسي نحو الدفاع الهجومي وتهديده للأمن الأوروبي

يعد الدفاع التقليدي من المبادئ الثابتة في الاستراتيجية العسكرية الروسية خاصة وأنها تضع في حساباتها حتمية خوض حرب تقليدية واسعة النطاق مع حلف الناتو من عدة جبهات وهو ما أثبتته جزئياً الحرب الروسية – الأوكرانية، فعلى الرغم من شيوع الأعمال الهجومية، إلا أن العمليات الدفاعية تعد الأكثر حسماً, لكونها تعمل على حرمان الخصم من امتلاك زمام المبادرة عبر احتوائه وتثبيته تمهيداً للتحول إلى الأعمال الهجومية [٥٢]. وبمراجعة للوثائق العسكرية الروسية وللعمليات العسكرية الروسية في جورجيا عام ٢٠٠٨ وأوكرانيا عامي (٢٠١٤و٢٠٢٢), نجد أن القوات الروسية سعت إلى تحقيق أهدافها العملياتية في الأيام الأولى من الحرب بالاستفادة من عنصر المفاجئة وبالاعتماد على كثافة قوتها النارية، ومن ثم محاولة إنهاء الصراع قبل أن يتمكّن الخصم من الرد عبر تشكيل قوة هجومية قادرة على شن عمليات واسعة في مسرح العمليات [٥٣]. فقد ظلت روسيا تشعر أن حلف الناتو ما زال يشكل ضغطاً عليها بصورة تمس مصالحها الأمنية وتجعلها عرضه للابتزاز العسكري والسياسي، لا سيما بعد انضمام دول أوروبا الشرقية - بولندا والمجر والتشيك- إلى الحلف, والتي كانت تعدها خطها الدفاعي الأول عن حدودها وعمقها الاستراتيجي للإنذار المبكر عن أي عملية عسكرية محتملة قد يشنها الحلف ضدها، خاصة بعد تغير الوضع الجيوستراتيجي في أوروبا أعقاب سحب روسيا لقواتها من الجمهوريات السوفيتية السابقة في أوروبا الشرقية نهاية عام ١٩٩٣, والتي تقدر بحوالي(٦٤٠ ألف عسكري, وأكثر من ٣٠ ألف دبابة ومدرعة, و٩ آلاف راجمة مدفعية, وأكثر من ٤ آلاف طائرة مقاتلة وقاذفة وهليكوبتر و٤٦ فرقة عسكرية) [٥٤] .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا, ما هي انعكاسات الانسحاب الروسي من المعاهدة على الدول الأعضاء في حلف الناتو، التي لا

تزال جـزءاً من المعاهـدة ؟ وللإجابة عن ذلك نقول, إن هذه المسـألة ستعمق الدفاع الهجومي لروسـيا وسـتجعلها أكثـر اسـتعداداً لخـوض الحرب,لا سـيما فـي خاصرتهـا الغربية التي ترى فيهـا منطقة رخوة كانـت هدفاً لأي حملة ضدها [٥٥] فعلـى الرغم من محدودية القدرات الروسـية على التدخل العالمي، إلا أن روسـيا يمكنهـا توجيـه قواتها بسـرعة نحـو حدودها، خاصة في مناطقها العسكرية الغربية والجنوبية [٥٦]. وهـو مـا أكدته الدراسـات التـي أجرتها "مؤسسـة RAND " والتـي أشـارت إلى أن البلدان التي تقع عند الجناح الشـمالي الشـرقي للناتـو،لا سـيما دول البلطيق الثلاث (إسـتونيا وليتوانيا ولاتفيا) هي الأكثر تعرضاً للتهديدات الروسـية التقليديـة جـراء واقعهـا الجغرافي, ومحدوديـة قدراتها الدفاعية، فضلاً عن نشـر روسـيا لأسـلحة متطورة دفاعية وهجومية في منطقة كالينينغراد [٥٧]. واتسـاقاً مع ذلك, يلفت المحللون الاسـتراتيجيون النظر إلى حقيقة أنه علـى الرغـم من التورط العسـكري الروسـي الحالـي فـي أوكرانيـا, إلا أن هجومـاً مدرعاً روسـياً يمكن أن يصل إلى عاصمتي أسـتونيا ولاتفيا في غضون ٦٠ سـاعة [٥٨]. وبالتوازي مع ذلك لطالما تخوفـت بولندا من انبعاث القوة الروسـية من جديد وعودتها لممارسة "سياسة قيصريـة جديـدة", والواقع أن هـذه المخاوف قـد تفاقمت مع تصاعـد العدائية الروسـية بعد اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية [٥٩]. ومن ثم المسـاعي الروسـية لتكثيف إنتاج الأسـلحة التقليدية ونشـرها دون قيود, وهو ما أكده نائب رئيس مجلس الأمن الروسي(دميتري مدفيديف) بعد الانسحاب من المعاهدة بالقول :"سنضاعف إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية لأقصى حد, وسـنعمل على نشـرها حيث نريـد بما في ذلك الجزء الروسـي مـن أوروبـا"[٦٠]. وبناءً على تلك المعطيات أعلنت بولندا أنها سـتتوقف عن تنفيـذ بعض بنود المعاهدة, ومـن ثم أكد رئيس وزرائها(ياروسـلاف كاتشينسـك) في ١٨ آب ٢٠٢٣, "بأن بولندا تسـعى لبنـاء جيش قوامه ٣٠٠ ألـف جنـدي" ، وهو ما يتخطى سـقوف المعاهـدة التي قيدت الجيـش البولندي بـ ٢٣٤ ألـف مقاتل[٦١]. وتماشـياً مع ما تـم ذكره يمكن القـول إن روسـيا هـي الخطر القديـم الجديد ، فعلـى الرغم من الخسـائر الفادحة التي تكبدتها في أوكرانيا، إلا أنها ما تزال قوة تقليدية ضخمة تمتلـك أكثر من(٢٠٠٠ دبابـة, و٤٤٥٨ قطعة مدفعيـة, فضلاً عن مليون ومائة وتسـعين ألف جندي) [٦٢] . لذلك فإن دولة مثل تركيا صاحبة ثانـي أكبر جيش في حلف الناتـو بعد الولايات المتحـدة تضـع في حسـاباتها, أنـه لا يوجد ما يضمن عدم اسـتخدام هذه القوة ضدها, خاصة مع تمركز بعض القوات الروسـية بالقرب من حدودهـا في جورجيـا وأرمينيا وسـوريا [٦٣]. فمع أن روسيا لم تعد خصماً عسكرياً, وتحولها فـي العقديـن الماضيين إلـى سـوق للمنتجات التركيـة, غير أن تورط روسـيا المتواصل في النزاعات المسـلحة على السـاحات الأوروبية والقوقازية والشـرق أوسطية, قد يُنذر باحتمال حـدوث مواجهة تركية روسـية, نظراً للروابط التي تشـد تركيا بالعديد مـن دول المنطقة [٦٤]. وعلى ذلك يمكن الاسـتناد إلى الموقف التركي السابق من تعديل أنظمة معاهدة القوات التقليدية فـي أقاليم الأطـراف لتوقع موقفهـا الحالي من الانسـحاب, فعلى الرغم من عـدم صدور بيان رسـمي من الحكومة التركيـة حول الموضوع ، بيـد أن تركيا سـتكون حذرة مـن قبول هكذا

تحـولات جوهرية, فهـي لا تسـتبعد أن تكون عرضة للابتزاز العسكري الروسي, سيما وأن الانسحاب سـيمنح الفرصة لروسيا في الضغط علـى دول القوقاز التي تعدهـا مجالها الحيوي لكـي تضمن نوعاً من اقتسـام النفـوذ مع حلف الناتـو[٦٥]. وبناءً على كل ما تقـدم يمكن القول إن المتأمـل لمسـتقبل الأمـن الأوروبـي يلحظ حجم الأخطار الحالية والمسـتقبلية التي تكتنفه, فمع غيـاب الآليات الرقابية على حجم التسـلح التقليـدي في أوروبا, فإن هذا الوضع سيشـجع روسـيا وحلف الناتو على تعزيز عمليات نشر الأسـلحة التقليدية وحتـى النووية فـي الميدان الأوروبي، مما يضاعـف مخاطر الصراعات التـي كثفتهـا الحـرب الروسـية - الأوكرانية.

الخاتمة :

تعد معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (CFE) واحدة من أهـم المعاهدات التي تنضم مسـتويات التسـلح التقليدي في المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال, والتي تم التوقيع عليها في باريس في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٩٠, وبعد دخولها حيز التنفيذ في التاسـع من تشـرين الثانـي ١٩٩٢، نصت المعاهدة على خفض مستويات القوات والتسليح وفقاً لنظام التكافؤ بيـن مجموعتين من الدول– الـدول الاعضـاء في حلف الناتـو ودول حلف وارشو السابق- لذلك كثيراً ما توصف المعاهدة بأنها "حجر الزاويـة للأمن الأوروبي"، والتي سـاهمت بخفض "أكثر مـن ٦٠ ألف قطعة من المعدات العسكرية التقليدية في منطقة التطبيق ".

وفي هذا السياق فإن التحولات الاستراتيجية التي تشهدها بيئة القرن الحادي والعشرين قد أفضت إلى إحداث تغيرات هيكليـة في بنية التفاعلات العالميـة ومسـتويات القـوة والتأثيـر لوحدات النظـام الدولي, ومن هنا تشـير عملية توسـيع الناتو شرقاً إلى إعادة هيكلة شاملة لمفاهيم الأمن والتعاون الأوروبي على نحو كبير, وعليه فإن القرار الروسـي بالانسحاب من معاهدة القوات المسـلحة التقليدية في أيار ٢٠٢٣, سيؤدي إلى تداعيات خطيرة على مسـتقبل الأمن الأوروبي جراء تعديل روسـيا لعقيدتها العسـكرية سواء علـى المسـتوى النـووي أم التقليدي, لا سـيما بعـد أن جاء قرار الانسـحاب فـي خضم فترة من التوترات المتصاعدة بين روسـيا والغرب, وفي أعقاب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية ومـن ثم فـإن وصولنا إلـى هذه النتيجـة يؤكد صحـة افتراضنـا، وبنـاءً علـى مـا تقـدم فقد خلصت الدراسـة إلى جملة استنتاجات مفادها :

١.إن الانسـحاب الروسـي مـن معاهـدة القـوات المسـلحة التقليديـة فـي أوروبـا جاء متوافقـاً مـع أحكامها الأساسـية, لذلك سـتظل المعاهـدة ملزمة للـدول الأطـراف الأخرى .

٢.إن القـرار الروسـى بالانسـحاب, جاء كرد فعل على التوسـع المسـتمر لحلف الناتو شرقاً, وعلـى اسـتمرار الدعـم الامريكي العسـكري والاقتصادي لأوكرانيا في حربها ضد روسـيا.

٣.مـن المرجـح أن يواجـه الأمـن الأوروبي تداعيـات خطيـرة جـراء تراجـع مفاهيـم الأمـن التعاونـي, سـيما مع غيـاب أي ملامح لتسـوية سـلمية للصـراع فـي أوكرانيـا.

المصادر :

- المصادر العربية :

اولاً .وثائق الامم المتحدة :

١.اتفافية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ .

٢.دليل الأحكام الختامية للمعاهدات المتعددة الأطراف, منشورات الأمم المتحدة, نيويورك, ٢٠٠٥.

٣.ستيف توليو وتوماس شمالبرغر, نحو أتفاق على مفاهيم الأمن قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة , معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح , جنيف, ٢٠٠٣.

٤.معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا لعام ١٩٩٠, الوثيقة:(CD/١٠٦٤).

ثانياً. الكتب :

١.إبراهيم محمد و تيسير محمد , العهود والوعود والتهميش في العصر الإسلامي, دار التعليم الجامعي, القاهرة , ٢٠٢٠.

٢.بول دانييري , أوكرانيا وروسيا من طلاق متحضر إلى حرب همجية, ترجمة : يزن الحاج , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , الدوحة , ٢٠٢٢.

٣.بول روبنسون, قاموس الأمن الدولي, سلسلة دراسات مترجمة , العدد ٣٨, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , أبو ظبي , ٢٠٠٩.

٤.التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي ٢٠١٩, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ٢٠١٩ .

٥.التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي ٢٠٢٠, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ٢٠٢٠.

٦.جورج بيركوفيتش وآخرون , الامتثال العالمي استراتيجية للأمن النووي , سلسلة ترجمات خليجية , العدد٢ , مركز الخليج للابحاث , دبي , ٢٠٠٥.

٧.جي فيبيجر, مبادىء الاستراتيجية العسكرية , ترجمة: علي رمضان, مكتبة النافذة, القاهرة, ٢٠١٣.

٨.حسن عبيد عبد السادة الحصموتي, القضاء الإداري الدولي في منظمة العمل الدولية دراسة مقارنة, المركز العربي للنشر والتوزيع , القاهرة , ٢٠١٨.

٩.رسول محفوظ, الأمن الوطني الروسي بين الفرص و القيود, مركز الكتاب الأكاديمي, عمان,٢٠١٨.

١٠.رقيب محمد جاسم , مشروعية حيازة واستخدام الأسلحة النووية في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام , الكتاب الأول , دار الكتب القانونية , القاهرة , ٢٠١٥.

١١.صباح لطيف الكربولي, المعاهدات الدولية إلزامية تنفيذها في الفقه الإسلامي والقانون الدولي, دار دجلة، عمان , ٢٠١١.

١٢.صهيب مصطفى آميدي, التحالفات السياسية في العصر الحديث من المنظور الاسلامي, المعهد العالمي للفكر الإسلامي, عمان, ٢٠١٧.

١٣.العمليات الدفاعية القسم الثالث من منهاج التكتيكات الأمريكية FM ٣-٩٠, مركز الخطابي للدراسات , اسطنبول , ٢٠٢٢.

١٤.محمد المجذوب, القانون الدولي العام , منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, ٢٠٠٧.

١٥.محمود رياض مفتاح, التهديدات الدولية الناجمة عن استخدام الطاقة النووية, دار الفكر الجامعي , القاهرة , ٢٠١٩.

١٦.محمود مفتاح , المنظمات الدولية بين أحكام المسؤولية ودورها في تعزيز حقوق الإنسان وتداعيات انسحاب الدول الأعضاء, المصرية للنشر والتوزيع, القاهرة , ٢٠٢٠.

١٧.مصطفى ابو الخير, القانون الدولي المعاصر, دار الجنان للنشر والتوزيع, عمان , ٢٠١٧.

١٨.نزار اسماعيل, دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, أبوظبي , ٢٠٠٣.

١٩.هاينتس كراميز, تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد, ترجمة : فاضل جتكر, مكتبة العبيكان, الرياض, ٢٠٠١.

ثالثا. الدوريات :

١.أبراهيم عرفات,روسيا والناتو قراءة في مدلولات اللائحة التأسيسة , مجلة السياسة الدولية , العدد١٢٩, مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ,القاهرة ,تموز ١٩٩٧.

٢.بن داود إبراهيم, الانسحاب من اتفاقيات حظر الاستخدام النووي وفق قواعد القانون الدولي, مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد ٨, جامعة ورقلة , الجزائر , ٢٠١٣.

٣.حسن ابو طالب, توسيع الناتو ومستقبل الامن الاوروبي, مجلة السياسة الدولية , العدد١٢٩, مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ,القاهرة , تموز ١٩٩٧.

٤.رقيب محمد جاسم و محمد يونس ,الانسحاب من معاهدات الحد من حيازة الأسلحة ومنع الانتشار النووي, مجلة الرافدين للحقوق, العدد ٥٩, كلية الحقوق جامعة الموصل, ٢٠١٣.

٥.صلاح سالم, الناتو بين مرحلتين, مجلة السياسة الدولية , العدد١٢٩, مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ,القاهرة ,تموز ١٩٩٧.

٦.عثمان يحيى أحمد وصبحي صلاح الدين, القواعد المنظمة للانسحاب من المعاهدات الدولية وأحكامه في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية, مجلة جيل الدراسات المقارنة, العدد ١١, مركز جيل البحث العلمي , بيروت , تشرين الأول ٢٠٢٠.

٧.عماد جاد , الجدل حول توسيع الناتو, مجلة السياسة الدولية , العدد١٢٩, مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ,القاهرة , تموز ١٩٩٧.

٨.ممدوح انيس, اجراءات عملية توسيع الناتو المشكلات والحلول المطروحة , مجلة السياسة الدولية , العدد١٢٩, مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ,القاهرة ,تموز ١٩٩٧.

رابعاً . التقارير :

١.أحمد خالد, العلاقات التركية الإسرائيلية ٢٠٠٦-٢٠٢٢, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, بيروت, ٢٠١٧.

٢.سكوت بوسطن ودارا ماسيكوت, الطريقة الروسية في الحرب, مؤسسة راند , كاليفورنيا ,٢٠١٧.

٣.كريستوفر س. تشيفيز واخرون, الجناح الشمالي الشرقي لحلف شمال

الاطلسي الناتو فرص التدخل المستجدة , مؤسسة راند , كاليفورنيا ,٢٠١٦.

خامسا. المواقع الإلكترونية :

١.بيان الخارجية الروسية بشأن إخطار الدول بانسحابها من معاهدة القوات المسلحة التقليدية, على الرابط الإلكتروني التالي : https://ar.rt.com/vh٤w, تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/٢٥.

٢.مدفيديف يكشف ماذا ستفعل روسيا بعد انسحابها من معاهدة القوات المسلحة التقليدية, على الرابط الإلكتروني التالي: https:///u.pw٢DIpvAUO, تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٠/٢٢.

٣.وزارة الخارجية الأمريكية, انضمام فنلندا إلى حلف شمال الأطلسي,على الرابط الإلكتروني التالي: https://u.pw/٢G٤٦٣٨٥, تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٠/١٨.

- **المصادر الإنكليزية :**

First . Books:

1. Andreas Kulick, Reassertion of Control over The Investment Treaty Regime , Cambridge University Press, New York ,2017.
2. Antonio Morelli, Withdrawal From Multilateral Treaties, Press Brill Nijhoff, Boston,2022.
3. Coming to Terms with Security A Handbook on Verification and Compliance, United Nations Institute for Disarmament Research, United Nations Institute for Disarmament Research, Geneva,2003.
4. Daniel H. Joyner and Marco Roscini, Non-Proliferation Law as a Special Regime A Contribution To Fragmentation Theory in International Law, Cambridge University Press, New York.
5. Ilaria Anna Colussi and Maurizio Martellini, Best Practice Guidelines for Cooperative Compliance with Nuclear Non-Proliferation Obligations, in Book: Nuclear Non-Proliferation in International Law, Volume 2, T.M.C. Asser press, Hague,2016.
6. Malgosia Fitzmaurice and Panos Merkouris, Treaties in Motion The Evolution of Treaties from Formation to Termination, Cambridge University Press, New York ,2020.
7. The Military Balance 2023, The International Institute for Strategic Studies (IISS), London ,2023.

Second . Periodicals :

1. Anne Witkowsky (et al), Salvaging the Conventional Armed Forces in Europe Treaty Regime Options for Washington, Brookings Arms Control Series Paper 2 ,Brookings Institution Washington DC, 2010.
2. Brandon J. Weichert, Preparing for a Russian Space Pearl Harbor, Orbis: FPRI's Journal of World Affairs, Vol .63, No. 3, Foreign Policy Research In-

Wings, The Journal of International Security, Vol.19, No.4, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University ,Spring 1995.

9. Ulrich Kühn, Conventional Arms Control 2.0,The Journal of Slavic Military Studies, Vol.26, No.2, Routledge Taylor Francis Group,London, 2013.
10. Ulrich Kühn, The End of Conventional Arms Control and the Role of US Congress, The Journal for Peace and Nuclear Disarmament, Vol.2, No.1, The Research Center for Nuclear Weapons Abolition, Nagasaki University, Nagasaki, 2019.

Third. Reports:

1. Alexei G. Arbatov, Russian Arms Control Compliance and Implementation, Report No. 14, Center For Geopolitical and Military Forecasts, Moscow,1994.
2. Clint Reach (et al), Competing with Russia Militarily Implications of Conventional and Nuclear Conflicts, RAND Corporation, California, 2021.
3. NATO Strategic Concept 2022, NATO Summit in Madrid ,29 June 2022.
4. Sergey Koulik and Richard Kokoski, Verification of the CFE Treaty, A SIPRI Research Institute, Philadelphia ,Summer 2019.
3. Dmitry Dima Adamsky, Nuclear Incoherence Deterrence Theory and Non Strategic Nuclear Weapons in Russia, The Journal of Strategic Studies,Vol. 37, No.1,Routledge Taylor Francis Group,London, 2019.
4. Kristin Ven Bruusgaard, Russian Nuclear Strategy and Conventional Inferiority, The Journal of Strategic Studies,Vol. 44, No.1,Routledge Taylor Francis Group,London, 2021.
5. Mark R. Wilcox, Russia and The Treaty on Conventional Armed forces in Europe (CFE Treaty) A Paradigm Change, The Journal of Slavic Military Studies, Vol.24, No.4, Routledge Taylor Francis Group,London, 2011.
6. Max Shterngel, Bucking Conventional Wisdom Russia's Unilateral Suspension of The CFE Treaty, Brooklyn Journal of International Law, Vol.3, No.33,2008.
7. Oleg Shakirov, Conventional Arms Control in Europe old Problems New Solutions, Security Index A Russian Journal On International Security, Vol.19, No.3, PIR Center, Moscow, 2013.
8. Richard A. Falkenrath, The CFE Flank Dispute Waiting in the

port, Stockholm International Peace Research Institute, 1991.

Fourth. Websites:

1. Gabriela Iveliz and Rosa Hernández, Allies Ponder the Future of the CFE Treaty, The Journal of Arms Control Today, Vol. 53, September 2023, on The Website: https://www.arm-scontrol.org/aca/2058 , Date of visit: 16/10/2023.

الملخص:

تُعـدَ معاهـدة القـوات المسـلحة التقليديـة في أوروبا لعـام ١٩٩٠, واحدة من أهم المعاهدات التي سـاهمت بتعزيز الاسـتقرار وتخفيف حدة المواجهة بين روسـيا والغـرب في فترة ما بعد الحـرب الباردة, وذلك من خلال خفض القوات التقليديـة ومنع الحشـود العسـكرية على حدود الدول الأطـراف في المعاهدة, لـذا فإن القرار الروسـي بالانسـحاب منهـا في أيـار ٢٠٢٣, سيسـمح بنشـر المزيد من القوات الروسية في المنطقة العسـكرية الغربية التـي تواجه بولندا ودول البلطيق وأوكرانيا, وهو ما شرعت روسيا بتنفيذه فعلياً بعد اندلاع الحرب مع أوكرانيا عام ٢٠٢٢, الأمر الذي قد ينذر بتصعيد التفاعلات الصراعيـة بيـن دول القـارة الأوروبيـة .

Russia's withdrawal from the Treaty on Conventional Armed Forces in Europe and its implications for the future of European security

Assist Prof. Dr. \ Emad Jasim Mohammed

Collage of Law and Political Science\ Al- Iraqia University.

Abstract

The Treaty on Conventional Armed Forces in Europe of ١٩٩٠ is one of the most important treaties that contributed to strengthening stability and easing the confrontation between Russia and the West in the post-Cold War period, by reducing conventional forces and preventing military build-up on the borders of the states parties to the treaty, so the Russian decision to withdraw from it in May ٢٠٢٣, will allow the deployment of more Russian forces in the Western military region facing Poland, the Baltic states and Ukraine. This is what Russia has already begun to implement after the outbreak of war with Ukraine in ٢٠٢٢ , which may threaten to escalate conflict interactions between the countries of the European continent.